

Upper Egypt Mills Company

ISO ٩٠٠٧٢٠٠٨
١٤٠٠٧٢٠٠٤
J. S. C



شركة مطاحن مصر العليا
شركة مساهمة مصرية
القطاعات المالية

السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة... وبعد

** نتشرف بأن نرفق طيه تقريرى السيد / مراقب حسابات الشركة عن القوائم المالية
المستقلة والمجمعة للشركة فى ٢٠٢٢/٣/٣١ .

** برجاء التفضل بالإحاطة ،،

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام...

رئيس القطاع المالى

" محاسب / أشرف محمد عثمان "



تحريراً فى : ٢١ / ٥ / ٢٠٢٢

وكيل



تقرير فحص محدود

إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة

شركة مطاحن مصر العليا - شركة مساهمة مصرية . المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للمركز المالي المستقل المرفق لشركة مطاحن مصر العليا شركة مساهمة مصرية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل المستقلة والدخل الشامل المستقلة والتغير في حقوق الملكية المستقلة والتدفقات النقدية المتعلقة المستقلة بها عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى .

والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمودى بمعرفة مراقب الحسابات ". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود . ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

- القوائم المالية للعام المالى السابق المنتهى في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ تم مراجعاتها بمعرفة مراقب حسابات اخر والذى اصدر تقريره المتحفظ بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٢١ وتم اعتمادها من قبل الجمعية العامة العادية المؤرخ في ٤ نوفمبر ٢٠٢١

اساس ابداء الاستنتاج المتحفظ

- (١) لم تقم الشركة بالالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري (٤٧) واثّر ذلك على القوائم المالية.
- (٢) تبين لنا إثبات المخزون السلعى في ٣١ مارس ٢٠٢٢ بالقيمة الدفترية دون إجراء فعلي حيث أن الشركة دأبت على إجراء الجرد الفعلي في ٣٠ يونيو من كل عام كما لم يتم إجراء جرد فعلي للأقمح المحلية والمستوردة المملوكة للهينة العامة للسلع و قدرها نحو ١١٧٦١٠ طن حيث دأبت الشركة على إجراء تصفية صفرية لخلايا الصوامع عند الإنتهاء من صرفها وكذلك لم يتم جرد مخزون الأقمح ملك الشركة لدى شركة وادى الملوك وقدرها ١٠٤١٢ طن



٣) تبين لنا مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية بالبند رقم (٢٣) فقرة (أ) حيث أنه تم تقييم العملات الأجنبية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ بالأسعار المعلنة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ لذلك نوصى بضرورة إعادة التقييم طبقاً لأسعار الصرف في تاريخ المركز المالي وإجراء التسويات المالية اللازمة .

٤) تبين لنا مخالفة المعيار المحاسبي رقم (٢٤) ضرائب الدخل حيث أنه تم احتساب ضرائب داخلية على أساس الربح المحاسبي تقديرياً بنسبة ٢٢.٥% كما لم يتم احتساب ضرائب مؤجلة في ٣١ مارس ٢٠٢٢ لذلك نوصى بضرورة مراعاة أحكام قانون الضرائب على الدخل ومعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن .

٥) تبين لنا عدم تسجيل بعض عقارات وأراضي الشركة والتي آلت إليها عن طريق التأميم أو الشراء أو نزع الملكية أو وضع اليد المكسب للملكية كما يوجد نزاع قضائي بين الشركة وبعض الجهات حول ملكية بعض الأراضي (مساحة ١٠ آلاف م^٢ من أرض مستودع القصير، ٢٠٠٣٥ م^٢ أرض مجمع كوم أمبو، مساحة ٢١٧٦,٥٣ م^٢ زوائد تنظيم من أرض مستودع غمرة، ٦ س ٢٣ قيراط من أرض مجمع مطاحن قنا، عمارة عين شمس، حصة ميراثيه من أرض مطحن عبد الآخر، ١٠٩٠٠ م^٢ أرض مطحن ناصر نجع حمادى والمخبز الآلى نجع حمادى، ٢٣٢ م^٢ معتدى عليها من أرض مستودع غمرة، عمارة عين شمس، مساحة من أرض مطحن المزلاوى) لذلك نوصى بالانتهاء من الإجراءات اللازمة لتسجيل ونقل ملكية تلك الأراضي والعقارات وكذلك يلزم ضرورة متابعة الإجراءات القانونية للفصل في هذه القضايا حفاظاً على أصول وممتلكات الشركة وكذلك متابعة الحصول على قرار تخصيص من محافظة قنا بأرض صومعة قسنا ١٢ سهم ١٢ قيراط ٨ فدان .

٦) تبين لنا أنه لم يتم المطابقة مع هيئة السلع التموينية على أرصدها الظاهرة ضمن حسابات العملاء والموردين في ٣١ مارس ٢٠٢٢ والتي بلغت ٥٤.١٧٠ مليون جنيه مصري (مدين)، ٢٧٧.٩٨٩ مليون جنيه مصري (دانن) ويلزم سرعة المطابقة حتى يمكن تحديد الأرصدة الفعلية لتلك الحسابات مع إجراء التسويات المالية اللازمة على ضوء نتيجة المطابقة .

٧) تبين لنا أنه لم يتم المطابقة على الأرصدة المدينة المستحقة للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٢ على شركة الصوامع وقدره نحو ٨.٤٩٦ مليون جنيه مصري وشركة وادى الملوك وقدره ١٩.١٠١ مليون جنيه وكذلك كبار العملاء (الشركة المصرية لتجارة الجملة، شركة الأهرام للمجمعات الاستهلاكية، آمال عبد المبدى، خالد ممدوح، شركة التيسير للمطاحن، أيجيبت أفريقان، محمد نصر الدين بدران) ونوصى بضرورة المطابقة وتسوية أية فروقات قد تنتج من تلك المطابقات كما نوصى بضرورة تحصيل المديونيات المستحقة للشركة طرف الغير توفيراً للسيولة النقدية للشركة .

٨) تبين لنا أن رصيد مخصص المطالبات بمبلغ ٣٠ مليون جنيه يتضمن نحو مبلغ ١٤ مليون جنيه والمكون لمواجهة مطالبات الشركة التجارية لتنمية الصادرات والسابق الحكم فيها ابتدائياً واستئنافياً لصالح شركة مطاحن مصر العليا وطعنت الشركة التجارية أمام محكمة النقض بالنقض رقم ٥٩٤٤/٥٨٨٥ س ٧٤ ق نقض تجاري ونوصى بإعادة النظر في هذا المخصص حيث أن القطاع القانوني بالشركة أفاد بأن احتمالات الكسب لصالح الشركة بنسبة ٥٠% مع متابعة الإجراءات القانونية في هذا الشأن .



٩) تبين لنا أن رصيد مخصص المطالبات بمبلغ ٣٠ مليون جنيه يتضمن مبلغ ١٦ مليون جنيه لمواجهة سداد الربع المحكوم به لصالح شركة وادي كوم أمبو في القضية رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ والمقدر بنحو ٣٢ مليون جنيه مصرى لذلك نرى ضرورة إعادة النظر في ذلك المخصص بما يتوافق مع الالتزامات المحتملة كما نوصي بإجراء دراسة لباقي المخصصات والبالغ قيمتها ٣١.١٢١ مليون جنيه مصرى حتى يمكن الوقوف على صحة تلك المخصصات.

الإستنتاج المتحفظ

فيما عدا التسويات في القوائم المالية الدورية المستقلة الواردة اعلاه وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما لنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً

١- تبين لنا أن قيمة الأصول الثابتة المهلكة دفترياً ولا تزال تعمل بالخدمة في ٣١ مارس ٢٠٢٢ بلغت ١٣١.٦٩٩ مليون جنيه مصرى وفقاً لما هو وارد بالإيضاحات المتممة لذلك نوصي بضرورة مراجعة العمر الانتاجي المقدر للأصول الثابتة .

٢- لم يتم حتى تاريخه حسم بعض الدعاوي القضائية المتعلقة ببعض أراضي الشركة كما يوجد بعض الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو إلغاء قرار نزع ملكية بعض أراضي الشركة ولم تحسم بعد وكذلك لم يتم تحرير عقد بيع لمساحة ٢م١٧٦.٣ مشتراه من محافظة القاهرة تمثل جزء من مساحة أرض مستودع غمرة ولم تتمكن الشركة من مساحة ٢م ٣٢ معتدى عليها بأرض مستودع غمرة ونرى ضرورة متابعة الإجراءات القانونية للفصل في تلك الدعاوي وتحرير عقد بيع مساحة الزوائد بأرض غمرة .

٣- ضرورة متابعة الوحدة المحلية بالأقصر ووزارة الصناعة لاستخراج رخصة دائمة لتشغيل مطحن الأقصر حيث أنه يعمل برخصة مؤقتة والتي انتهت في يونيو ٢٠١٤ .

٤- نرى ضرورة إبرام عقد بيع وتسجيل مساحة ثمانية أفدنة التي تم شراؤها من جهاز مدينة طيبة بالأقصر من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بناءً على موافقة مجلس الإدارة بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٧ لإقامة صومعة تخزين الغلال سعة ٣٠ ألف طن وكذلك نقل مطحن الأقصر الحالي بإقامته بهذه المساحة بقدرة ٣٠٠ طن قمح / يوم وكذلك إنشاء جراج وورشة لإصلاح السيارات وتم سداد القيمة بمبلغ نحو ١٦ مليون جنيه مصرى لجهاز مدينة طيبة والبدء في

اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع حتي يحقق عائداً إقتصادياً للشركة وذلك بعد حصول الشركة على الموافقات اللازمة وأخرها موافقة القوات المسلحة بتاريخ ٣ مايو ٢٠٢٠ وكذلك ضرورة استقلال أرض مطحن الأقصر الحالية بعد نقل المطحن في مشاريع عقارية تدر عائداً إقتصادياً كبيراً للشركة.



٥- نوصى بمتابعة الإجراءات القانونية فى القضايا المرفوعة من الشركة بأرقام ١٣٠٧ لسنة ٣٨ ق. س. ع أسوان ورقم ٣٥ لسنة ٣٩ ق. س. ع أسوان بشأن أرض مطحن كوم أمبو والخاصة باستئناف الحكم فى القضية رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم أرض المطحن أو سداد مبلغ ١٠٠ مليون جنيه والربح المقدر عليها بمبلغ ١٦ مليون جنيه و حكم فيها بجلسة ٢٠٢٢/٤/١٨ بالرفض وتأييد الحكم الاولى.

٦- قامت الشركة بسداد مبلغ ٣٠ ألف جنيه لتخصيص مساحة أرض لها بناحية مدينة نقادة الجديدة وكذلك مبلغ ١٨ ألف جنيه لتخصيص مساحة أرض لها بمدينة رأس غارب وكذلك مبلغ ١٩٥ ألف جنيه لتخصيص مساحة أرض بمدينة غرب طهطا ونوصى بمتابعة الجهات المختصة فى هذا الشأن لسرعة إصدار قرارات التخصيص واستلام تلك الأراضي للاستفادة منها اقتصادياً .

٧- تبين لنا أنه لم يتم المطابقة مع هيئة السلع التموينية على كميات الأقماع المطحونة وكميات الدقيق المباعة للمخازن والمستودعات خلال فترة المركز المالى وكذلك كميات النخالة المباعة خلال تلك الفترة ونوصى بسرعة المطابقة حتى يمكن التأكد من صحة المستحق للشركة من تكلفة الطحن وكذلك المستحق عن تخزين وتسويق وعمولات بيع النخالة وقيمة الفوارغ وتحميل النخالة المباعة خلال فترة المركز المالى .

٨- تبين لنا عدم قيام الشركة فى ٣١ مارس ٢٠٢٢ بحصر مخزون قطع الغيار الراكد بالمخازن الرئيسية وعلى مستوى جميع وحدات الشركة ويجب ضرورة إعادة تقييمه وفقاً لصادف القيمة الإسترادادية طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون والعمل على التصرف الاقتصادى فى هذا المخزون بما يعود بالنفع على الشركة وكذلك عدم شراء أي أصناف متوافر لها أرصدة بالمخازن وقت الشراء.

٩- تبين لنا أن رصيد العملاء المدين فى ٣١ مارس ٢٠٢٢ نحو مبلغ ٨٦.٧٩٧ مليون جنيه مصري بعد خصم مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها مقابل نحو مبلغ ٦٩.٤١٧ مليون جنيه مصري فى العام السابق وقد بلغت الأرصدة المتعثرة والمتوقفة مبلغ نحو ١.٩٤٤ مليون جنيه مصري مكون لها مخصص بكامل القيمة ونوصى بمتابعة الإجراءات القانونية نحو تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة حتى يمكن تحصيل هذه المديونيات .

١٠- تبين لنا وجود مبالغ تم تليتها بالأرصدة الدائنة يلزم بحثها وتسويتها وبيانها كما يلي:

٥٣ ألف جنيه مصري بإسم عمران عبدالله محمود.

٨ ألف جنيه مصري عمولات تحصيل.

٧٩١ ألف جنيه مصري شيكات لم تصرف.

١٦١ ألف جنيه شركة بروكوب .

٧٥ ألف جنيه ضرائب عقارية شركات المحمول

٤٣ ألف جنيه شركات المحمول .

٨ ألف جنيه بنك الاستثمار القومى .

١١- تبين لنا تضمن الأرصدة الدائنة حساب / حصة النشاط الرياضى حيث بلغ رصيده فى ٣١ مارس ٢٠٢٢ مبلغ وقدره ٣.٥٠٢ مليون جنيه ونوصى باستخدام هذا المبلغ فى الغرض المخصص من أجله.



إلى السادة رئيس و أعضاء مجلس إدارة

شركة مطاحن مصر العليا – شركة مساهمة مصرية . المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للمركز المالى المجمع المرفق لشركة مطاحن مصر العليا شركة مساهمة مصرية فى ٣١ مارس ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل المجمعّة والدخل الشامل المجمعّة والتغير فى حقوق الملكية المجمعّة والتدفقات النقدية المجمعّة المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى .. والإدارة هى المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمعّة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية وتنحصر مسؤوليتنا فى إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية المجمعّة فى ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم ٢٤١٠ الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعّة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم اكتشافها فى عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعّة.

- القوائم المالية للعام المالى السابق المنتهى فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ تم مراجعتها بمعرفة مراقب حسابات اخر والذى اصدر تقريره المتحفظ بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٢١ وتم إعتادها من قبل الجمعية العامة العادية المؤرخ فى ٤ نوفمبر ٢٠٢١

اساس ابداء الاستنتاج المتحفظ

- لم تقم الشركة بالالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري (٤٧) واثّر ذلك على القوائم المالية.
- تبين لنا مخالفة المعيار المحاسبى رقم (٢٤) ضرائب الدخل حيث أنه تم احتساب ضرائب داخلية على أساس الربح المحاسبى تقديرياً بنسبة ٢٢.٥ % كما لم يتم احتساب ضرائب مؤجلة فى ٣١ مارس ٢٠٢٢ لذلك نوصى بضرورة مراعاة أحكام قانون الضرائب على الدخل ومعايير المحاسبة المصرية فى هذا الشأن .
- تتضمن القوائم المالية المجمعّة اصول والتزامات وايرادات ومصروفات تتعلق بالشركة التابعة (شركة وادى الملوك) التى تم إجراء مراجعة لها بمعرفة مراجع اخر تبلغ ١٧١٤١٧٦٥٧ جنيه مصرى و ٣٤٦٦٦٠٦٢ جنيه مصرى و ٤٤٩٠٤٠٣٤ جنيه مصرى على الترتيب من إجمالى الاصول والالتزامات والإيرادات



- شركة مطاحن مصر العليا :-

- ١) تبين لنا إثبات المخزون السلعي في ٣١ مارس ٢٠٢٢ بالقيمة الدفترية دون إجراء جرد فعلي حيث أن الشركة دأبت على إجراء الجرد الفعلي في ٣٠ يونيو من كل عام كما لم يتم إجراء جرد فعلي للأقماح المحلية والمستوردة المملوكة للهيئة العامة للسلع و قدرها نحو ١١٧٦١٠ طن حيث دأبت الشركة على إجراء تصفية صفرية لخلايا الصوامع عند الإنتهاء من صرفها وكذلك لم يتم جرد مخزون الأقماح ملك الشركة لدى شركة وادى الملوك و قدرها ١٠٤١٢ طن .
- ٢) تبين لنا مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية بالبند رقم (٢٣) فقرة (أ) حيث أنه تم تقييم العملات الأجنبية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ بالأسعار المعلنة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ لذلك نوصى بضرورة إعادة التقييم طبقاً لأسعار الصرف في تاريخ المركز المالي وإجراء التسويات المالية اللازمة .
- ٣) تبين لنا عدم تسجيل بعض عقارات وأراضي الشركة والتي آلت إليها عن طريق التأمين أو الشراء أو نزع الملكية أو وضع اليد المكسب للملكية كما يوجد نزاع قضائي بين الشركة وبعض الجهات حول ملكية بعض الأراضي (مساحة ١٠ آلاف م^٢ من أرض مستودع القصير، ٢٠٠٣٥ م^٢ أرض مجمع كوم أمبو ، مساحة ١٧٦,٥٣ م^٢ زوائد تنظيم من أرض مستودع غمرة ، ٦ س ٢٣ قيراط من أرض مجمع مطاحن قنا ، عمارة عين شمس ، حصة ميراثيه من أرض مطحن عبد الآخر، ١٠٩٠٠ م^٢ أرض مطحن ناصر نجع حمادى والمخبز الآلى نجع حمادى ، ٢٣٢ م^٢ معتدى عليها من أرض مستودع غمرة ، عمارة عين شمس ، مساحة من أرض مطحن المزلاوى) لذلك نوصى بالانتهاء من الإجراءات اللازمة لتسجيل ونقل ملكية تلك الأراضي والعقارات وكذلك يلزم ضرورة متابعة الإجراءات القانونية للفصل فى هذه القضايا حفاظاً على أصول وممتلكات الشركة وكذلك متابعة الحصول على قرار تخصيص من محافظة قنا بأرض صومعة قنا ١٢ سهم ١٢ قيراط ٨ فدان .
- ٤) تبين لنا أنه لم يتم المطابقة مع هيئة السلع التموينية على أرصدها الظاهرة ضمن حسابات العملاء والموردين في ٣١ مارس ٢٠٢٢ والتي بلغت ٥٤.١٧٠ مليون جنيه مصري (مدين)، ٢٧٧.٩٨٩ مليون جنيه مصري (دائن) ويلزم سرعة المطابقة حتى يمكن تحديد الأرصدة الفعلية لتلك الحسابات مع إجراء التسويات المالية اللازمة على ضوء نتيجة المطابقة .
- ٥) تبين لنا أنه لم يتم المطابقة على الأرصدة المدينة المستحقة للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٢ على شركة الصوامع و قدره نحو ٨.٤٩٦ مليون جنيه مصري وشركة وادى الملوك و قدره ١٩.١٠١ مليون جنيه وكذلك كبار العملاء (الشركة المصرية لتجارة الجملة، شركة الأهرام للمجمعات الاستهلاكية ، أمال عبد المبدى ، خالد ممدوح ، شركة التيسير للمطاحن ، أجيبيت أفريقان ، محمد نصر الدين بدران) ونوصى بضرورة المطابقة وتسوية أية فروقات قد تنتج من تلك المطابقات كما نوصى بضرورة تحصيل المديونيات المستحقة للشركة طرف الغير توفيراً للسيولة النقدية للشركة .



٧) تبين لنا أن رصيد مخصص المطالبات بمبلغ ٣٠ مليون جنيه يتضمن نحو مبلغ ١٤ مليون جنيه والمكون لمواجهة مطالبات الشركة التجارية لتنمية الصادرات والسابق الحكم فيها ابتدانياً واستئنافياً لصالح شركة مطاحن مصر العليا وطغنت الشركة التجارية أمام محكمة النقض بالنقض رقم ٥٩٤٤/٥٨٨٥ س ٧٤ ق نقض تجاري ونوصي بإعادة النظر في هذا المخصص حيث أن القطاع القانوني بالشركة أفاد بأن احتمالات الكسب لصالح الشركة بنسبة ٥٠% مع متابعة الإجراءات القانونية في هذا الشأن .

٨) تبين لنا أن رصيد مخصص المطالبات بمبلغ ٣٠ مليون جنيه يتضمن مبلغ ١٦ مليون جنيه لمواجهة سداد الربح المحكوم به لصالح شركة وادى كوم أمبو في القضية رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ والمقدر بنحو ٣٢ مليون جنيه مصرى لذلك نرى ضرورة إعادة النظر في ذلك المخصص بما يتوافق مع الالتزامات المحتملة كما نوصي بإجراء دراسة لباقي المخصصات والبالغ قيمتها ٣١.١٢١ مليون جنيه مصرى حتى يمكن الوقوف على صحة تلك المخصصات.

- شركة وادى الملوك :-

ظهر رصيد حسابات الأصول الثابتة في ٢٠٢٢/٠٣/٣١ بنحو ٣٠.٨٢٤ مليون جنيه بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ نحو ٤٧.٤٦٦ مليون جنيه والتي تم إثباتها وفقاً للأرصدة الدفترية وتم حساب الإهلاك فعلياً فيما عدا العدد والأدوات والأثاث والتجهيزات تم حسابه تقديرياً .

الإستنتاج المتحفظ

فيما عدا التسويات في القوائم المالية الدورية المراجعة الواردة اعلاه وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المراجعة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للمنشأة في ٣١ مارس ٢٠٢٢ وعن أدائها المالى وتدفعاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً

• لم يتم تحديث الإيضاحات المتممة للقوائم المالية لتتوافق مع معايير المحاسبة المصرية وتعديلاتها وفقاً لقرار وزير الإستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ .

- شركة مطاحن مصر العليا :-

١- تبين لنا أن قيمة الأصول الثابتة المهلكة دفترياً ولا تزال تعمل بالخدمة في ٣١ مارس ٢٠٢٢ بلغت ١٣١.٦٩٩ مليون جنيه مصرى وفقاً لما هو وارد بالإيضاحات المتممة لذلك نوصي بضرورة مراجعة العمر الانتاجى المقدر للأصول الثابتة .

٢- لم يتم حتى تاريخه حسم بعض الدعاوى القضائية المتعلقة ببعض أراضي الشركة كما يوجد بعض الدعاوى القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو إلغاء قرار نزع ملكية بعض أراضي الشركة ولم تحسم بعد وكذلك لم يتم تحرير عقد بيع لمساحة ٢١٧٦.٣ مشتراه من محافظة القاهرة تمثل جزء من مساحة



- ٣- أرض مستودع غمرة ولم تتمكن الشركة من مساحة ٣٢ م^٢ معتدى عليها بأرض مستودع غمرة ونري ضرورة متابعة الإجراءات القانونية للفصل في تلك الدعاوي وتحريير عقد بيع مساحة الزوائد بأرض غمرة .
- ٤- ضرورة متابعة الوحدة المحلية بالأقصر ووزارة الصناعة لاستخراج رخصة دائمة لتشغيل مطحن الأقصر حيث أنه يعمل برخصة مؤقتة والتي انتهت في يونيو ٢٠١٤ .
- ٥- نري ضرورة إبرام عقد بيع وتسجيل مساحة ثمانية أفدنة التي تم شراؤها من جهاز مدينة طيبة بالأقصر من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بناءً علي موافقة مجلس الإدارة بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٧ لإقامة صومعة تخزين الغلال سعة ٣٠ ألف طن وكذلك نقل مطحن الأقصر الحالي بإقامته بهذه المساحة بقدرة ٣٠٠ طن قمح / يوم وكذلك إنشاء جراج وورشة لإصلاح السيارات وتم سداد القيمة بمبلغ نحو ١٦ مليون جنيه مصري لجهاز مدينة طيبة والبدء في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع حتي يحقق عائداً إقتصادياً للشركة وذلك بعد حصول الشركة على الموافقات اللازمة وآخرها موافقة القوات المسلحة بتاريخ ٣ مايو ٢٠٢٠ وكذلك ضرورة استغلال أرض مطحن الأقصر الحالية بعد نقل المطحن في مشاريع عقارية تدر عائداً إقتصادياً كبيراً للشركة.
- ٦- نوصي بمتابعة الإجراءات القانونية في القضايا المرفوعة من الشركة بأرقام ١٣٠٧ لسنة ٣٨ ق . س . ع أسوان ورقم ٣٥ لسنة ٣٩ ق . س . ع أسوان بشأن أرض مطحن كوم أمبو والخاصة باستئناف الحكم في القضية رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم أرض المطحن او سداد مبلغ ١٠٠ مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ١٦ مليون جنيه و حكم فيها بجلسة ٢٠٢٢/٤/١٨ بالرفض وتأييد الحكم الاولي.
- ٧- قامت الشركة بسداد مبلغ ٣٠ ألف جنيه لتخصيص مساحة أرض لها بناحية مدينة نقادة الجديدة وكذلك مبلغ ١٨ ألف جنيه لتخصيص مساحة أرض لها بمدينة رأس غارب وكذلك مبلغ ١٩٥ ألف جنيه لتخصيص مساحة أرض بمدينة غرب طهطا ونوصي بمتابعة الجهات المختصة في هذا الشأن لسرعة إصدار قرارات التخصيص واستلام تلك الأراضي للاستفادة منها اقتصادياً
- ٨- تبين لنا أنه لم يتم المطابقة مع هيئة السلع التموينية على كميات الأقمح المطحونة وكميات الدقيق المباعة للمخابز والمستودعات خلال فترة المركز المالي وكذلك كميات النخالة المباعة خلال تلك الفترة ونوصي بسرعة المطابقة حتى يمكن التأكد من صحة المستحق للشركة من تكلفة الطحن وكذلك المستحق عن تخزين وتسويق وعمولات بيع النخالة وقيمة الفوارغ وتحميل النخالة المباعة خلال فترة المركز المالي .
- ٩- تبين لنا عدم قيام الشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٢ بحصر مخزون قطع الغيار الراكد بالمخازن الرئيسية وعلى مستوى جميع وحدات الشركة ويجب ضرورة إعادة تقييمه وفقاً لصافي القيمة الإسترادية طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون والعمل علي التصرف الاقتصادي في هذا المخزون بما يعود بالنفع علي الشركة وكذلك عدم شراء أي أصناف متوافر لها أرصدة بالمخازن وقت الشراء



١٠- تبين لنا أن رصيد العملاء المدين في ٣١ مارس ٢٠٢٢ نحو مبلغ ٨٦.٧٩٧ مليون جنيه مصري بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مقابل نحو مبلغ ٦٩.٤١٧ مليون جنيه مصري في العام السابق وقد بلغت الأرصدة المتعثرة والمتوقفة مبلغ نحو ١.٩٤٤ مليون جنيه مصري مكون لها مخصص بكامل القيمة ونوصي بمتابعة الإجراءات القانونية نحو تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة حتي يمكن تحصيل هذه المديونيات .

١١- تبين لنا وجود مبالغ تم تغطيتها بالأرصدة الدائنة يلزم بحثها وتسويتها وبيانها كما يلي:

٥٣ ألف جنيه مصري بإسم عمران عبدالله محمود.

٨ ألف جنيه مصري عمولات تحصيل.

٧٩١ ألف جنيه مصري شيكات لم تصرف.

١٦١ ألف جنيه شركة بروكوب .

٧٥ ألف جنيه ضرائب عقارية شركات المحمول

٤٣ ألف جنيه شركات المحمول .

٨ ألف جنيه بنك الاستثمار القومي .

١٢- تبين لنا تضمن الأرصدة الدائنة حساب / حصة النشاط الرياضي حيث بلغ رصيده في ٣١ مارس ٢٠٢٢ مبلغ وقدره ٣.٥٠٢ مليون جنيه ونوصي باستخدام هذا المبلغ في الغرض المخصص من أجله.

١٣- تبين لنا تحميل فترة المركز المالي بمبلغ نحو ٥٣.٨٧٢ مليون جنيه أجور نقدية وتأمينات اجتماعية وخدمات مشتراه وخامات ومواد ووقود وقطع غيار لذلك نوصي بحصر المصروفات المستحقة فعلياً وتسوية أية فروقات بين الفعلي والتقديري بحيث تظهر القوائم المالية الالتزامات الفعلية المستحقة على الشركة .

١٤- تبين لنا تحمل الشركة مبلغ ١.٩١٢ مليون جنيه مصري غرامات طرق في ٣١ مارس ٢٠٢٢ وذلك لزيادة أوزان حمولات سيارات الشركة بأزيد من الحمولات المقررة لذلك نوصي باتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه الغرامات وحفاظاً علي ممتلكات الشركة وأمن الطرق .

١٥- تبين لنا تسوية مبلغ ٥.٥٥٤ مليون جنيه تقديرياً مستحقات للشركة كأجور نقل أقماح وعمولة تخزين أقماح مستوردة ومصاريغ غربلة وقيمة فوارغ دقيق المستودعات ويلزم حصر المستحقات الفعلية وتسوية أية فروق بين الفعلي والتقديري .

١٦- تبين لنا أن صافي الربح في ٣١ مارس ٢٠٢٢ قبل الضريبة نحو مبلغ ١٠٧.٧٥٥ مليون جنيه مصري مقابل ٩٩.٣٠٩ مليون جنيه مصري بزيادة قدرها ٨.٤٤٦ مليون جنيه بنسبة زيادة ٨.٥ % ، وقد ساهمت الإيرادات العرضية الناتجة من غير أنشطة الشركة الرئيسية بنحو مبلغ ٣٦.٢٠٩ مليون جنيه مصري وبنسبة ٣٣.٥٨ % من الربح المحقق قبل الضريبة .



١٧- تبين لنا زيادة إيرادات النشاط الجاري في ٣١ مارس ٢٠٢٢ عن الفترة المماثلة من العام السابق نحو مبلغ

٥٨.٠٥١ مليون جنيه .

١٨- تبين لنا أن كمية الأقماع المطحونة لإنتاج دقيق ٨٢% ، ٧٢% كمية قدرها ٧٧٠٨٥١ طن بنسبة ٧٣.٦٩ %

من الفترة المماثلة من العام السابق وبنسبة ١٢٥.٩٢ % من المستهدف .

١٩- نوصى بضرورة تطوير نظام التكاليف بالشركة ليتناسب مع الأنشطة الجديدة بالشركة حتى يمكن الحكم من

خلالها على أنشطة الشركة وتساعد إدارة الشركة على اتخاذ القرارات المناسبة لآية إنحرافات والوقوف على

كفاءة واقتصاديات التشغيل في أنشطة الشركة المختلفة.

نصر أبو العباس أحمد

تحريراً في : ٢٠٢٢/٥/٢١

محاسب ومراجع قانوني

سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٥٥١٨

س.م.م. بالهيئة العامة للرقابة المالية ١٠٦

سجل مراقبي الحسابات بالبنك المركزي المصري رقم ٢٠٤

سجل مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ١٢٤١

نصر أبو العباس أحمد - أعضاء Morison Global

